خطوات
دراسة الحديث المعل

د. علي بن مصلح بن محمد الزبيدي(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض وما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد. نحمده – سبحانه- ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أشرف علوم الحديث وأدقها وأجلّها علم العلل الذي لا يقوم به إلا الأفذاذ من علماء هذا الشأن، قال ابن رجب -رحمه الله-: «... وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علم قد هجر في هذا الزمان، وقد ذكرنا في كتاب العلم

(*) السنة وعلومها – قسم أصول الدين – كلية الشريعة وأصول الدين – جامعة الملك خالد.

أنه علم جليل قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طُوي منذ أزمان»[(١)].

وإن مما يسر الباحث في الحديث الشريف ما يرى من المنهجية السليمة في دراسة الحديث وعلومه، والعناية بعلوم سلفنا الزاخرة جمعاً ودراسة وتحليلاً واستنباطاً.

ومن ذلك العناية بعلم العلل الذي هو أدق علوم الحديث، فقد انتشر -بفضل الله- بين طلبة الحديث العناية بهذا الفن الدقيق، وحرص الباحثون في الدراسات العليا على تسجيل الموضوعات في هذا الفن. ولو أردت سرد الموضوعات في هذا الشأن لطال بنا المقام، حتى قال الدكتور أحمد محمد نور سيف -وفقه الله-: «بدأنا نَقربُ من وضع منهج متقارب يصور لنا مناهج النقاد في تلك الحقبة من الزمن، هذه الحقبة هي العصور الذهبية لنقاد الحديث، مدرسة علي بن المديني، ويحيى بن معين ... ولكن لا يمكن أن نتصور أو نستطيع أن نُلمَّ بتلك المناهج في إطار عام محدد إلا بمثل هذه الدراسة ...»[(٢)].

وكانت هناك أسباب دعتني للكتابة في هذا الموضوع، منها:

١- كان عندي اهتمام سابق بهذا الموضوع لأهميته، وخاصة في السنة المنهجية للماجستير لعام ١٤١٦-١٤١٧هـ، وكانت بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حيث شرفت بالدراسة على يد الشيخ الفاضل الدكتور/ أحمد عبد الكريم معبد في مادتي التخريج ودراسة الأسانيد، فأفدنا منه كثيراً وخاصة فيما يتعلق بالأحاديث المعلة والمختلفة من أوجه متعددة، وكيفية دراستها والخطوات العملية في ذلك.

ومما أكد الاهتمام بهذا الموضوع والحرص على الكتابة فيه أنني اطلعت على بحث نشر في مجلة البيان العدد (١٧٦) في ربيع الآخر لعام ١٤٢٣هـ،

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب: (٤٦٧/٢).

(٢) مقدمة كتاب "الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال": ص(٧).

للدكتور/ علي بن عبدالله الصيّاح. وكان بعنوان (المنهج السليم في دراسة الحديث المعل) وكان بحثاً جيداً في موضوعه، على ملحوظات عليه وفي بعض ما يقول لا يوافق عليه.

٢- مساهمة مني في نشر المنهجية الصحيحة لدراسة الأحاديث المعلة، وإن كانت هذه المنهجية موجودة -ولله الحمد- إلا أنها تحتاج إلى تأكيد وإلى أن يكتب فيها استقلالاً وينشر بين طلاب العلم عامة، وطلاب الحديث خاصة.

٣- ما نراه أحياناً في بعض الرسائل من مراعاة الكم دون الكيف، وهذا لا شك أنه خلل في المنهج؛ ولذا تجد الطالب يكلف بأحاديث كثيرة كلها معلة لا تفي المدة بدراستها وفق المنهجية الصحيحة، فيضطر إلى الإخلال بالمنهجية الصحيحة، حتى يتسنى له التسليم في المدة المحددة.

٤- ما نراه أحيانا من بعض طلاب العلم -وإن كانوا قلة بحمد الله تعالى- من عدم مراعاتهم الأحاديث المعلة عند دراستهم للأحاديث، ويكتفون بالحكم عليها بحسب ظاهر الإسناد، دون الرجوع إلى كتب العلل وتأمل كلام أئمة هذا الشأن، فيقع طالب العلم في مزلق خطير، وهو أنه يثبت أحاديث عن سيد المرسلين، وهي في حقيقة الأمر معلة عند أهل العلم.

أما بالنسبة للمنهج الذي سلكته في هذا البحث، فهو على النحو التالي:

١- كنت قد عزمت على الكتابة في موضوع (قرائن الترجيح بين الأحاديث المعلة) وذكر مثال لكل قرينة، ولكن بعد استشارة بعض الأساتذة الفضلاء في هذا الموضوع، وموضوع آخر وهو (بيان المنهج السليم في دراسة الحديث المعل) أو (خطوات دراسة الحديث المعل) فأشاروا عليَّ بأن أمزج بين الموضوعين؛ لأن بينهما تداخلا وتلازما، وهذا الذي سرت عليه، وجعلت عنوان البحث (خطوات دراسة الحديث المعل).

٢- اكتفيت في ذكر القرائن بسردها لكثرتها، دون الأمثلة حتى لا يطول البحث، وإن كنت قد أشرت إلى بعضها ضمناً في دراسة المثال الذي ذكرته في الفصل الثاني.

٣- جمعت في دراسة هذا الموضوع بين الجانب النظري والعملي، ففي الفصل الأول ركزت على الجانب النظري في دراسة الموضوع وتتبع خطواته، وإن كنت قد ذكرت بعض النماذج والأمثلة من كلام الأئمة بما يؤيد كل خطوة. وأما الفصل الثاني: فقد جعلته للجانب التطبيقي صرفاً، فقمت بدراسة حديث معلول من علل الإمام الدار قطني، ودرسته دراسة وافية وفق الخطوات التي تكلمت عليها في الفصل الأول (الجانب النظري)، وهذه الطريقة في نظري هي أجدى وأنفع في دراسة هذا الموضوع.

٤- إني وأنا أكتب في هذا الموضوع، فإني لا أدعو إلى التقليد المذموم للأئمة كما يفعله بعض المعاصرين ويدعون إليه، وهو المقارنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين، وهضم جهود المتأخرين وتصويرهم بأنهم أناس تطاولوا على المتقدمين و لم يلتزموا الأدب معهم و لم يراعوا المنهجية التي ساروا عليها، فأنا لا أقول بهذا أبداً، إنما المتقدمون لهم جهودهم، وكذلك المتأخرون لهم جهودهم المشكورة في خدمة سنة رسول الله ﷺ وهم يعرفون للمتقدمين فضلهم وإمامتهم في هذا الشأن، وإنما أدعو إلى الاتباع المحمود الذي يدعونا للاستفادة من علم المتقدمين، وعدم هضم حقوق المتأخرين، والله أعلم.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة، وفهرسين.

- المقدمة: اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث، وخطته.

- **الفصل الأول:** (الجانب النظري) واشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تعريف علم العلل، وأهميته، واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أهمية علم العلل.

المبحث الثاني: بيان خطوات دراسة الحديث المعل.

- **الفصل الثاني:** (الجانب العملي أو التطبيقي) وهو عبارة عن دراسة تفصيلية لحديث معل مختار من علل الدارقطني.

ثم خاتمة: ضمنتها أهم النتائج.

ثم ذكرت فهرس المراجع، وفهرس الموضوعات.

وفي الختام.. أسأل الله -جلت قدرته- أن يتقبل عملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعلنا هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين، اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولمشائخنا وللمسلمين، آمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/

د.علي بن مصلح الزبيدي

* * *

الفصل الأول
الجانــب النظــري

واشتمل على مبحثــين:

المبحث الأول: تعريف علم العلل، وأهميته

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً:

تعريف العلة لغة:

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: علَّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تكرار أو تكرير.

والثاني: عائق يعــوق.

والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العَلَل، هو الشربة الثانية، ويقال: عَلَلٌ بعد نَهْلٍ، ويقال: "أَعَلَّ القــوم" إذا شربت إبلهم عللاً، قال ابن الأعرابي في المثل: ما زيارتك إيانا إلا سوم عالة! أي: مثل الإبل التي تَعُلُّ، وإنما قيل هذا؛ لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقل لشربها الثاني.

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: «العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه» ويقال: اعتل عن كذا. أي: اعتاقه، قال: فاعتله الدهر وللدهر عِلَلٌ.

والثالث: العلة: المرض، وصاحبها معتل، قال ابــن الأعــرابي: «عَــلَّ المــريض يعل فهو عليــل»[1].

والحديث الذي توجد فيه العلة يقال: معل، وهو القياس.

كما يطلق عليه المعلّل؛ لأن العلة قد عاقته وشغلته، فلم يعد صالحاً للعمل.

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (ت٣٩٥هـ): مادة علل (٤/١٣-١٥).

وقال في القاموس: «اعتل وأعلّه الله، فهو معلّ وعليل، ولا تقل: معلول والمتكلمون يقولونها، ولست منه على ثلج»[(١)].

وكثير من المحدثين يستعملون كلمة «معلول» للحديث الذي توجد فيه العلة، منهم البخاري، والترمذي، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم.

وقد أنكر بعض المحدثين تسمية الحديث المعلل: معلولاً من جهة اللغة.

قال ابن الصلاح: والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة[(٢)].

وتبعه النووي فقال: إنه لحـــــن[(٣)].

وقال العراقي: والأحسن في تسميته المعل[(٤)].

قال ابن القوطية[(٥)]: «علَّ الإنسان: مرض، والشيء أصابته العلة، فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى؛ لوقوعـــه في عبارات أهل الفن، مع ثبوته لغة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، قال ابن هشـــام في شرح بانت سعاد:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنها منهل بالراح معلـــــول»[(٦)]

والراجح في هذه المسألة: أن "معلول" موافق للغة ومنسجم مع قواعدها إذا كـــان مشتقاً من عَلَّة بمعنى سقاه الشربة الثانية، وهو معنى "معلول" في الشاهد الذي ذكـــره ابن القوطية، وليس كما أراده شاهداً للعلة بمعنى المرض؛ لأن "معلول" في البيت مرتبط بمنهل، والمنهل هو المورود في المرة الأولى، والمعلول هو المورود في المرة الثانية.

(١) القاموس المحيط: (٤/٢١).

(٢) علوم الحديث: ص(٨١).

(٣) التقريب للنووي مع التدريب: (١/٢٥١).

(٤) التقييد والإيضاح: ص(١١٧).

(٥) هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن القوطية، أبو بكر، كان إماماً في العربية، وله كتاب الأفعـــال، لم يؤلف مثله، سمع قاسم بن أصبغ وطبقته. انظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهـــل الأنـــدلس للضـــبي: ص(١١٢).

(٦) الأفعال: ص(١٨٧).

ولما كان من معاني "عَلَّ" في أصل اللغة الشربة الثانية، كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة، فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، لا في اللغة ولا في الاصطلاح، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن العلّة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة.

ويمكن أن يرد عليهم -أيضاً- بأن هذا الاصطلاح للمحدثين ولا مشاحة في الاصطلاح.

قال الناظم:

ثم الحديث إن يكن ذا عِلَّةِ ... لُقِّبَ بالمُعَلِّ كن ذا ثقةِ
أما المُعلَّلِ بلامين وإن ... أطلقه بعضٌ فالبعد قَمِن
إذا عَلَّلَ الشيء بمعنى ألهى ... فههنا المعنى يكون أو هي

(وهذا البيت لا يوافق عليه كما أوضحنا ذلك سابقاً)

كذلك التلقيب بالمعلول ... أنكره بعضُ ذوي النُّقول
إذ عَلَّهُ سقاه ثانياً وذا ... يبعد كالسابق لكن ردا ذا
بأنه يقال: عُلَّ. أي: مرض ... فطالع الصحاح أن لا تعترض
به جرت عبارة الكبار ... كالترمذي وشيخه البخاري
ومن أولى باللغة فالزجاج ... قد قاله ممن به احتجاج
لذا نرى استعماله صحيحاً ... فلا تكن إمعة جريحاً[1]

تعريف العلة اصطلاحاً:

ترد كلمة عِلَّة ومُعَلّ ومعلول عند أئمة الحديث على معنيين:

المعنى الأول: (معنى عام) ويراد به الأسباب التي تقدح في صحة الحديث المانعة من

(١) مزيل الخلل عن أبيات شافية العُلل بمهمات علم العلل (الرسائل والمتون الحديثة) للشيخ محمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم الأثيوبي الوَلَوِيّ: ص(١١-١٢).

العمل به. قال ابن الصلاح: «اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخرِجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل؛ ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث»[(١)].

المعنى الثاني: (معنى خاص) وهو المراد في كلام كثير من المتأخرين، وهو الذي ذكروه في كتب المصطلح، وهو مراد من تكلم عن أهمية العلل ووقتها وقلة من برز فيها.

وقد عرّفه ابن الصلاح بقوله: «والمعلول هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر»[(٢)].

فذكر هنا علة الإسناد و لم يشر إلى علة المتن.

وعرفه زين الدين العراقي بقوله: «والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه. أي: قدحت في صحته»[(٣)].

وقوله: (طرأت) يشعر بأن الحديث كان من أصله صحيحاً، وهذا ليس بلازم؛ إذ قد تدخل العلة على الحديث الصحيح، وعلى الحديث الذي يكون من أصله معلولاً، كأن يظهر أن الحديث لا أصل له، وإنما أدخل على الثقة فرواه[(٤)].

وعرفه زين الدين العراقي بتعريف آخر نقله عنه برهان الدين الحلبي في نكته على ألفية العراقي، فقد قال:

---

(١) علوم الحديث: ص(٨٤).
(٢) نفس المرجع: ص(٨١).
(٣) فتح المغيث، للعراقي: ص(١٠٤).
(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق: همام عبدالرحيم سعيد: (٢٢/١).

«والعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح»[١].

وهو من أفضل من عرف الحديث المعل، وتبعه تلميذه ابن حجر -رحمه الله- فقد عرفه بنفس تعريف شيخه[٢].

المطلب الثاني: أهمية علم العلل:

يعتبر هذا العلم أدق وأجل علوم الحديث.

قال الإمام عبدالرحمن بن مهدي: «لأنْ أعرف علة حديث، هو عندي أحب إليَّ من أكتب عشرين حديثاً ليست عندي»[٣].

وقال الحاكم: «معرفة علل الحديث هو علم برأسه نار غير الصحيح»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «المعلل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن: كعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة... إلخ»[٥].

المبحث الثاني: بيان خطوات دراسة الحديث المعل[٦]

سننطلق في بيان هذه الخطوات من نص إمامين من أئمة العلل هما: الإمام أبو

(١) حاشية فتح المغيث، للعراقي: ص(١٠٥).
(٢) فتح الباقي شرح ألفية العراقي: (١/٢٢٦).
(٣) معرفة علوم الحديث، للحاكم: ص(١١٢).
(٤) نفس المرجع: ص(١١٣).
(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص(٤٣).
(٦) يستفاد في هذا المبحث: بحث (المنهج السليم في دراسة الحديث المعل) للدكتور/ علي بن عبدالله الصيّاح: ص(١٢-١٧)، والذي نشر في مجلة البيان، العدد (١٧٦) في ربيع الآخر عام ١٤٢٣هـ.

يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي المتوفى سنة (٢٦٢هـ)[١]، والإمام أبو الحسن علي ابن عمر الدار قطني (ت٣٨٥هـ) -رحمة الله عليهما- ، قال عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ): «ولم يتكلم أحد على علل الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدار قطني»[٢].

كلام يعقوب بن شيبة:

قال أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر في تاريخه بعد أن ساق حديث: «تابعوا بين الحج والعمرة» من طريق أبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي قال: «قال أبو يوسف: «**تابعوا بين الحج**» حديث رواه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو مضطرب الحديث، فاختلف عنه فيه، فرواه عن عاصم: عبيد الله ابن عمر، وشريك بن عبدالله، وسفيان بن عيينة؛ فأمّا عبيد الله بن عمر فإنه وصله وجوده فرواه عنه عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر[٣] عن النبي ﷺ فلم يذكر فيه عمر، رواه مرة أخرى عن عمر عن النبي ﷺ ، ولا نرى هذا الاضطراب إلا من عاصم وقد بين ابن عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عاصم يقول: عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر، ومرة يقول: عن عبدالله بن عامر عن عمر ولا يقول عن أبيه»[٤].

كلام الدّار قطنيّ:

فقد سئل عن حديث عامر بن ربيعة العدوي عن عمر عن النبي ﷺ: «تابعوا بين

(١) يعقوب مع الإمام البخاري (ت٢٥٦)، من أبرز تلاميذه إمام العلل في زمانه علي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، قال الذهبي في ترجمته: «صاحب المسند الكبير العديم النظير المعلل، الذي تم من مسانيده بنحو من ثلاثين مجلداً» ، وقال أيضاً في تذكرة الحفاظ: «صاحب المسند الكبير المعلل، ما صنف مسند أحسن منه». انظر: السير: (٤٧٦/١٢)، وتذكرة الحفاظ: (٥٧٧/٢).

(٢) ترتيب المدارك: (٥٧/٢).

(٣) كذا وقع في المطبوع والمخطوط، وسياق الكلام يدل على أن الأصوب حذف (عُمر) هنا، والله أعلم.

(٤) تاريخ دمشق: (٢٥٩/٢٥).

الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقر والذنوب)) الحديث، فقال: « يرويه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب -ولم يكن بالحافظ- رواه عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر، وكان يضطرب فيه، فتارة لا يذكر فيه عامر بن ربيعة فيجعله عن عبدالله بن عامر بن عمر، وتارة يذكر فيه، حدث به عنه: عبيد الله بن عمر، ومحمد بن عجلان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبدالله، واختلف عنهم؛ رواه ابن عيينة عنه فبان الاضطراب في الإسناد من قبل عاصم بن عبيد الله لا من قبل من رواه عنه، فأمّا رواية عبيد الله بن عمر عن عاصم فرواه زهير، وابن نمير، وعبدة بن سليمان، وأبو حفص الآبار، وأبو بدر، ومحمد ابن بشر عن عبيد الله، فاتفقوا على قول واحد، وأسندوه عن عبدالله بن عامر عن أبيه عن عمر، وخالفهم علي بن مسهر، وأبو أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي فرووه عن عبدالله، ولم يُذكروا في الإسناد عامر بن ربيعة، ورواه ابن عجلان عن عاصم فجود إسناده خالد بن الحارث عنه، وخالفه بكر بن صدقة عن ابن عجلان فلم يذكر في الإسناد عامر بن ربيعة، وتابعه الليث بن سعد على إسناده إلا أنه وقفه، ورواه الثوري عن عاصم واختلف عنه؛ فقال حسين بن حفص: عن سفيان عن عاصم عن عبدالله بن عامر عن أبيه عن عمر، وخالفه أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري فنقص من إسناده عامر بن ربيعة، ورواه محمد بن كثير عن الثوري عن عاصم عن عبدالله بن عامر عن أبيه عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه عمر، ورواه شريك بن عبدالله عن عاصم، واختلف عنه فأسنده يحيى بن طلحة عن شريك وجود إسناده، وخالفه أسباط بن محمد عن شريك فلم يذكر في الإسناد عامراً.

وقال عثمان بن أبي شيبة عن شريك عن عاصم عن عبدالله بن عامر عن أبيه عن النبي ﷺ، ولم يذكر عمر. ورواه سفيان بن عيينة عن عاصم فجود إسناده وبين أن عاصماً كان يضطرب فيه؛ فمرةً ينقص من إسناده رجلاً، ومرةً يزيد فيه، ومرةً يقفه

على عُمر، وقال ابن عيينة: وأكثر ذلك كان يقوله عن عبدالله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ ...»[1].

بيّن يعقوب بن شيبة، والدار قطني في كلامهما السابق علة حديث عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ: «**تابعوا بين الحج والعمرة** ...» بياناً شافياً، واشتمل بيانهما لعلة الحديث على عدة خطوات مرتبة.

١- تحديد مدار الحديث:

بدأ يعقوب بذكر الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد وهو مدار الحديث وذكر اسمه كاملاً فقال: «"تابعوا بين الحج ..." حديث رواه عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب»، وبنحوه قول الدارقطني.

فالخطوة الأولى تحديد الراوي مدار الحديث من حيث اسمه ونسبه ومولده ووفاته وموطنه وأشهر أو أبرز أو أجل شيوخه، وأشهر تلاميذه[2]، وقد عُني المحدثون بمعرفة الرجال من جميع النواحي المتقدمة؛ فمن الناحية الاسمية عنوا بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبطوا ذلك بغاية الدقة، وبينوا ما هو على ظاهره من الأنساب وما ليس على ظاهره، وميزوا كلَّ راوٍ عما سواه تمييزاً دقيقاً[3]، وكذلك عُنُوا بتواريخ الرواة مولداً ووفاةً وسماعاً[4]، قال السخاوي: «تواريخ الرواة والوفيات ... وهو فن عظيم الوقع من الدين، قديم النفع به للمسلمين، لا يستغنى

(١) علل الدار قطني: (٢/١٢٧-١٣١).

(٢) يستفاد أشهر الشيوخ وأشهر التلاميذ من الاستقراء، أو من نصوص النقاد في ترجمته، أو من اختيار البخاري في التاريخ الكبير، أو ابن أبي حاتم في الجرح، أو الذهبي في الكاشف.

(٣) انظر لمعرفة المصنفات في هذا: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ص(١٨٣-١٩١)، وموارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ص(٣٩٦-٤٠٢)، وكلاهما للدكتور: أكرم العمري.

(٤) انظر لمعرفة المصنفات في هذا المرجعين السابقين.

عنه...»[١].

وللمتقدمين أقوال كثيرة دقيقة دالة على مدى اهتمامهم بهذا الجانب من علوم الحديث؛ فمن تلك الأقوال: قول سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ»[٢].

وقول حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»[٣]، وقول حسان بن زيد: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»[٤].

وهذه الخطوة من الأهمية بمكان حيث إن أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه، مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة. قال المعلميّ -رحمه الله-: «الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها ... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر؛ ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزام، والمغيرة بن عبد الرحمن ابن عوف الأسدي، حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول، وتضعيف الثالث، فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني ووهّمه المزي، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدوري عن ابن معين فقال: غلط عباس، وفي الرواة محمد بن ثابت العبدي وغيرهما ... وفي الرواة عمر بن نافع مولى ابن عمر، وعمر بن نافع الثقفي ...»[٥].

---

(١) فتح المغيث: (٣/٣١٠).
(٢) الكامل: (١/٨٤)، الكفاية: ص(١١٩).
(٣) الكفاية: ص(١١٩).
(٤) الجامع للخطيب: (١/١٣١).
(٥) التنكيل: (١/٦٢-٦٣).

ولا بدّ هنا من التنبيه إلى:

١- عدم التوسع في هذه الخطوة بحيث تخرج عن مقصودها الأصلي وهو التعريف بالراوي المدار لا ترجمته ترجمةً مستوفية؛ فمثلاً سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عمر، والزهري، ومالك بن أنس وغيرهم من كبار الأئمة المشهورين بالثقة والعدالة لا حاجة للإطالة في تراجمهم لشهرتهم بل يكتفى بتعريف مختصر.

٢- العناية بالرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة التي عُنيت بهذا الجانب: كتاريخي البخاري الكبير، والأوسط، والجرح والتعديل، وغيرها- قدر الإمكان؛ لأن في رجوع الباحث للمصادر الأصلية المتقدمة تعميقاً لعلاقة طالب العلم بها، وفهماً لكلامهم في هذا الشأن، ودربة على طرائقهم في التأليف وغير ذلك من الفوائد.

٢- بيان حال الراوي الذي تلتقي عنده الأسانيد:

بعد تحديد المدار بين يعقوب بن شيبة حال المدار من حيث القوة والضعف فقال: «وهو مضطرب الحديث»، وقال الدار قطني: «ولم يكن بالحافظ».

فالخطوة الثانية: دراسة حال الراوي من حيث القوة والضعف، ويراعى في دراسة حال المدار ، أمور:

١- هل هو ثقة أو ضعيف أم فيه تفصيل؟

٢- هل حديثه عن جميع شيوخه متساوٍ أو فيه تفصيل؟ فقوي عن بعضهم، وضعيف عن البعض الآخر.

٣- هل حديث تلاميذه عنه متساوٍ أو فيه تفصيل؟ فبعضهم أقوى من بعض.

٤- هل حديثه مستقيم طوال عمره أو طرأ عليه تغير واختلاط؟ وهل هذا التغير

ضار أم غير ضار؟ وهل حدّث بعد التغير أم لا؟ وهل ظهرت له مناكير بعد التغيير أم لا؟ ولا بد من تحديد مبدأ التغير والاختلاط بدقة.

٥- هل حديثه في جميع الأماكن متساوٍ، أو فيه تفصيل؟ وسبب ذلك.

٦- هل وصف بالتدليس؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ وما نوع تدليسه؟ وهل هو مكثر منه أم مقل؟ وهل تدليسه عام في شيوخه أو خاص ببعض الشيوخ؟ وهل يدلس عن الثقات فقط أو عن الثقات والضعفاء؟ وكيفية تعامل الأئمة مع حديثه المدلس.

٧- هل هو يرسل عن شيوخه؟ وهل ثبت عنه ذلك؟ فإن ثبت أنه يرسل ينظر في ثبوت سماعه من شيوخه؟ ويعتنى بكلام الإمام البخاري في تاريخه الكبير والأوسط وتصرفاته في الصحيح.

وللشيخ عبد الرحمن المعلمي – رحمه الله– كلام نفيس في كيفية البحث عن أحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل في كتابه القيم "التنكيل" ولعلي أذكره باختصار خشية الإطالة، وإن كانت جديرة بأن تذكر كاملة بحروفها، قال:

«من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجال وقع في سندٍ فعليه أن يراعي أمور:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل.

الثاني: ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.

الثالث: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوب إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا؟

الرابع: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإن الأسماء تتشابه.

الخامس: إذا رأى في الترجمة "وثقه فلان" أو "ضعفه فلان" أو "كذبه فلان" فليبحث عن عبارة فلان؛ فقد لا يكون قال "هو ثقة" أو "هو ضعيف" أو "هو كذاب".

السادس: أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى.

السابع: قال ابن حجر في لسان الميزان (١٧/١): وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها ...

فمن ذلك: أن الدوري قال عن ابن معين: إنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك ؟

فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة. ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا بأس به. وهو يريد تفضيله على يونس. وسئل عن عقيل وزمعة ابن صالح فقال: عقيل ثقة متقن. وهذا حكم على اختلاف السؤال. وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر.

الثامن: ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله.

التاسع: ليبحث عن راوي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

العاشر: إذا جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عن ذات[١] بين الراوي وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة ...»[٢].

ومما تقدم يتبين:

أ) أن دراسة حال الراوي ليست بالأمر الهَيّن -كما يظن البعض- بل ربما راجع الباحث عشرات الكتب، ودرس عشرات الأسانيد للبحث عن فائدة معينة، أو التحقق منها، وربما بدأ بدراسة حال الراوي من مولده ونشأته إلى وفاته لاستخلاص حكم دقيق لحاله، وتأمل حال السلف في هذا الباب.

١- قال محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي: «جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة فقال: أما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد، قال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة فأسمع من التبوذكي قال: شأنك، فانحدر إلى البصرة فأسمع من التبوذكي قال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى التبوذكي، فقال له: أما سمعتها من أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر وأنت الثامن عشر، قال: وما تصنع بهذا؟ قال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميّز خطأه من خطأ غيره؛ فإذا رأيت أصحابه اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه ...»[٣].

٢- قال ابن حبان: «ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية، فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً؛ ولكنه كان مدلساً ...»[٤].

(١) كذا وقع، ويبدو أن في الكلام سقطاً، والله أعلم.
(٢) التنكيل: (١/٦٢-٧٢).
(٣) المجروحين: (١/٣٢).
(٤) المرجع السابق: (١/٢٠٠).

ب) أنّ من يعتمد على الكتب المتأخرة فقط دون الرجوع إلى المصادر الأصلية المتقدمة من تواريخ وسؤالات وعلل وغيرها، قد قصّر وربما فاته الشيء الكثير عن هذا الراوي المعين، والله المستعان.

٣- ذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم عنه:

بعد تحديد المدار، وبيان درجته في الرواية ذكر يعقوب بن شيبة الرواة عن المدار وبين اختلافهم فقال: «فاختلف عنه فيه، فرواه عن عاصم: عبيدالله بن عمر، وشريك ابن عبدالله، وسفيان بن عيينة، فأما عبيدالله بن عمر فإنه وصله وجوّده، فرواه عنه عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر[1] عن النبي ﷺ فلم يذكر فيه عمر، رواه مرة أخرى عن عمر عن النبي ﷺ». وقال الدارقطني: «حدّث به عنه: عبيدالله بن عمر ومحمد بن عجلان وسفيان الثوري وشريك بن عبدالله، واختلف عنهم ...».

فالخطوة الثالثة: ذكر الرواة عن المدار وبيان اختلافهم واتفاقهم عن المدار، قال ابن حجر: «فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[2] ويراعى هنا أمور:

١- التأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عن المدار، وأنه ثابت عنه؛ فإن لم يكن ثابتاً فلا يعتمد عليه ولا يذكر إلاّ من باب التنبيه عليه.

٢- التأكد من عدم وجود اختلاف على الراوي عن المدار؛ فإن كان هناك اختلاف يدرس للتحقق من الرواية الراجحة.

٣- دراسة حال الراوي وبيان درجته من حيث الرواية، ولا يتوسع في ترجمته بل يذكر ما يفي بالغرض.

٤- ترتيب الروايات عن المدار حسب الاتفاق والاختلاف، فيقال مثلاً: اختلف عن الزهري على خمسة أوجه:

(١) كذا وقع، وتقدم التنبيه على ما فيه.
(٢) النكت: (٢/٧١١).

الأول: رواه فلان، وفلان -في الراجح عنه- عن الزهري ... يذكر الوجه.
الثاني: رواه فلان، وفلان -في الراجع عنه- عن الزهري ... يذكر الوجه.
وهكذا[١].

٤- الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح:

بعد الخطوات السابقة بيَّن يعقوب بن شيبة، والدار قطني أن سبب الاضطراب في الحديث من عاصم بن عبيد الله نفسه لا من الرواة عنه، وذكرا ما يدل على ذلك فقال يعقوب: «ولا نرى هذا الاضطراب إلى من عاصم، وقد بين ابن عيينة ذلك في حديثه قال علي بن المديني: قال سفيان بن عيينة: كان عاصم يقول: عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر ومرة يقول: عن عبدالله بن عامر عن عمر ولا يقول عن أبيه»، وقال الدار قطني: «ورواه سفيان بن عيينة عن عاصم فجود إسناده وبين أن عاصماً كان يضطرب فيه؛ فمرة ينقص من إسناده رجلاً ومرة يزيد ومرة يقفه على عمر...».

إذاً الخطوة الرابعة الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح؛ وهذه من أهم خطوات الدراسة وبها يتميز الناقد البصير من غيره، ومن خلالها يتبين دقة نظر الباحث، وعمق معرفته بالعلل، ومنها يعرف فضل علم الأئمة المتقدمين وبراعتهم ودقتهم؛ فهناك قرائن وقواعد طبقها الأئمة للموازنة بين الروايات المعللة، قال ابن حجر: «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»[٢].

وقال ابن عبد الهادي عن قبول زيادة الثقة: «فيه خلاف مشهور؛ فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها؛ والصحيح التفصيل وهو

(١) كما سيأتي مثال له في الفصل الثاني -إن شاء الله تعالى-.
(٢) النكت: (٦٨٧/٢).

أنها تقبل في موضع دون موضع، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله: «من المسلمين» في صدقة الفطر، واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها؛ ففي موضع يجزم بحصتها.. وفي موضع يغلب على الظن صحتها.. وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة.. وفي موضع يغلب على الظن خطؤها.. وفي موضع يتوقف في الزيادة»[(١)].

وقال العلائي -رحمه الله-: «وأما أئمة الحديث، فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ومن بعدهما:كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم: كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدار قطني والخليلي كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً وردا الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليّ يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب كما سنبينه إن شاء الله تعالى»[(٢)].

والأئمة يصرحون -أحياناً- بهذه القرائن والطرق، وأحياناً تفهم وتستنبط من صنيعهم، فمن تلك الطرق والقرائن[(٣)]:

١- الترجيح بالحفظ والإتقان والضبط.

٢- الترجيح والعدد والكثرة.

---

(١) نقله الزيلعي في نصب الراية: (١/٣٣٦-٣٣٧).

(٢) نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد: ص(٢٠٩).

(٣) كان في النية أن أذكر لكل قرينةٍ مثالاً مع دراسته حسب الخطوات السابقة - وهي ولله الحمد معدة- ولكن رأيت أن المقام لا يسمح بذلك؛ لأن البحث سيطول جداً، وإنما اكتفيت بذكر مثال (الفصل الثاني) فيه مراعاة لبعض هذه القرائن.

٣- سلوك الراوي للجادة والطريق المشهورة.
٤- الترجيح بالنظر إلى أصحاب الراوي المقدمين فيه.
٥- الترجيح باعتبار البلدان واتفاقها.
٦- الترجيح بالزيـــــادة.
٧- عدم وجود الحديث في كتب الراوي الذي روي الحديث عنه.
٨- شهرة الحديث وانتشاره من طريق يدل على غلط من رواه من طريق آخر.
٩- وجود قصة في الخبر تدل على صحة الطريق.
١٠- التفرد عن إمام مشهور وله تلاميذه كثيرون.
١١- تحديث الراوي في مكان ليس معه كتبه.
١٢- التحديث بنـــزول مع إمكانية العلو في السماع.
١٣- عدم العلم برواية الراوي عمن روى عنه، أو عدم سماعه منه.
١٤- إمكانية الجمع بين الروايات عند التساوي.
١٥- رواية الراوي عن أهل بيته.
١٦- اختلاف المجالس وأوقات السماع.
١٧- ورود الحديث بسلسلة إسناد لم يصح منها شيء.
١٨- التحديث من كتاب.
١٩- ضعف الراوي أو وهمه أو اضطرابه.
٢٠- مشابهة الحديث لحديث راوٍ ضعيف.
٢١- أن يروي الرجل الحديث على وجهين: تارة كذا، وتارة كذا، ثم يجمعهمـــا معاً؛ فهذا قرينة على صحتها معاً.
٢٢- قبول الراوي للتلقين.
٢٣- ورود الحديث عن راوٍ وقد ورد عنه ما يدل على خلافه موقوفاً.

٢٤- مخالفة الراوي لما روى سواء وجد اختلاف أو لم يوجد - على تفصيل في ذلك-.

٢٥- اضطراب إحدى الروايات.

٢٦- دلالة الرواية على الكذب.

٢٧- شهرة الراوي بأمر معين: كاختصار المتون، أو الإدراج فيها، أو الرواية بالمعنى، أو التصحيف في الألفاظ أو الأسماء، أو قصر الأسانيد، أو جمع الرواة حال الرواية.

والحق أن قرائن الترجيح كثيرة لا تنحصر؛ فكل حديثٍ له نقد خاص.

قال ابن حجر: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده[١].

وقال ابن رجب: «قاعدة مهمة: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم»[٢].

هذا ما استطعت أن أجمعه في هذا الموضوع، وهو جهد المقل، ولكن أسأل الله أن يبارك فيه.. إنه سميع مجيب.

* * *

(١) النكت: (٢/٧١٢).

(٢) شرح علل الترمذي: (٢/٧٥٧-٧٥٨).

الفصل الثاني
الجانب العملي أو التطبيقي

وهو عبارة عن دراسة مثال لحديث معل مختار من علل الدارقطني، ودراسته دراسة مستفيضة على ضوء الخطوات التي ذكرتها في المبحث الثاني من الفصل الأول، والذي كان يغلب عليه الجانب النظري.. وإليك المثال:

سئل- الدار قطني- عن حديث عمر، عن[١] أبي بكر، عن النبي ﷺ: «**أُمـــرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله**» الحديث ؟

فقال:

هو حديث يرويه الزهري، واختلف عنه:

فممن رواه على الصواب: شعيب بن أبي حمزة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد ابن الوليد الزبيدي، وعقيل، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشـــد، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وجعفـــر بـــن برقـــان، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم.

فرووه عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، قال: قـــال عمر لأبي بكر.

واختلف عن سفيان بن حسين:

فأسنده عنه محمد بن يزيد الواسطي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة[٢].

وأرسله يزيد بن هارون، فأسقط منه "أبا هريرة"[٣].

---

(١) هكذا في المطبوع، وعمر لا يرويه عن أبي بكر، وإنما يستقل بروايته عن النبي ﷺ.

(٢) يعني: مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

(٣) يعني: عن عبيد الله، عن عمر، بدون أبي هريرة.

ورواه معمر بن راشد، واختلف عنه:

فأسنده رباح بن زيد، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة بمتابعة من تقدم حديثه.

وأرسله عبد الرزاق ؛ عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله لم يذكر أبا هريرة.

ورواه عمران القطان عن معمر، وقال: عن الزهري، عن أنس بن مالك عن أبي بكر، ووهم فيه على معمر.

ورواه يحيى بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهم أيضاً في ذكر سعيد.

ورواه صالح بن أبي الأخضر، فقال: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه الوليد بن مسلم، عن شعيب، ومرزوق بن أبي الهذيل، وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.

ووهم فيه على شعيب، وعلى ابن عيينة؛ لأن شعيباً يرويه عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة[1].

وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلاً لا يذكر فوقه[2] أحداً [3].

انتهى ما قاله الدار قطني في مسند أبي بكر.

ثم سئل مرة أخرى عن هذا الحديث في مسند أبي هريرة. فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه:

فرواه يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن أبي عتيق، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي

(١) يعني: عمر مرفوعاً كما تقدم.
(٢) أي: فوق الزهري، بإسقاط عبيد الله، وأبي هريرة، وجعله من مسند عمر.
(٣) العلل للدار قطني (١٦٢/١ وما بعدها).

حمزة، وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر، والوليد بن محمد الموقري، وأبو بكر الهذلي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة[١].

ورواه محمد بن أبي حفصة، وسفيان بن حسين، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة[٢].

ورواه سليمان بن أبي داود الحراني، عن الزهري، عن عبيد الله بن عمير، عن أبي هريرة.

وحديث سعيد بن المسيب هو الصحيح.

وحديث عبيد الله بن عبد الله أيضاً[٣].

وحدث به النضر بن شميل، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة[٤] انتهى كلام الدار قطني.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عليه من ثمانية أوجه:

١- فمرة يروي عنه، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة، عن عمر.

٢- ومرة يروي عنه، عن عبيد الله بن عبدالله، عن عمر بدون ذكر أبي هريرة.

٣- ومرة يروي عنه، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة - بدون عمر.

٤- ومرة يروي عنه، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر.

٥- ومرة يروي عنه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

---

(١) يعني مرفوعاً.

(٢) يعني مرفوعاً.

(٣) يعني: سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً، وعبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة، عن عمر مرفوعاً.

(٤) العلل للدار قطني (١٥٢/٩).

٦- ومرة يروي عنه، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

٧- ومرة يروي عنه، عن عمر بن الخطاب - لا يذكر بينه وبينه أحداً.

٨- ومرة يروي عنه، عن عبيد بن عمير، عن أبي هريرة.

أما الوجه الأول:

(الزهري عن عبيدالله، عن أبي هريرة، عن عمر).

فأخرجه البخاري في صحيحه - مع الفتح – كتاب: الاعتصام، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (١٣/٢٥٠) برقم (٧٢٨٤) (٧٢٨٥) عن قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن عقيل، عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ واستُخلِفَ أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: «**أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم مني ماله، ونفسه، إلا بحقه وحسابه على الله**».

فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه.

فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق. ومسلم في صحيحه في كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١/٥١)، ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤/١٤٣٦).

وأخرجه أبو داود في سننه في أول كتاب الزكاة (٢/١٩٨) برقم (١٥٥٦).

وقال: رواه رباح بن زيد ورواه عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري بإسناده، وقال بعضهم «عقالاً».

ورواه ابن وهب، عن يونس قال: "عناقاً".

وقال أبو داود -أيضاً-: قال شعيب بن أبي حمزة، ومعمر، والزبيدي، عن الزهري، في هذا الحديث "لو منعوني عناقاً".

وروى عنبسة، عن يونس، عن الزهري في هذا الحديث قال: "عناقاً".

والبيهقي في الكبرى (١٠٤/٤) من طريق أبي داود.

ورواه الترمذي في جامعه في كتاب الإيمان، باب ما جاء "أمرت أن أقاتل الناس" (٣/٥) برقم (٢٦٠٧).

وقال: هذا حديث حسن صحيح، ثم قال: هكذا روى شعيب ابن أبي حمزة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة.

وروى عمران القطان هذا الحديث عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، وهو حديث خطأ، وقد خولف عمران في روايته عن معمر.

والنسائي في السنن الكبرى في كتاب الزكاة، باب قتال مانعي الزكاة (٨/٢) برقم (٢٢٢٣) والمجتبى في كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة (١٠/٥)، وفي أول كتاب تحريم الدم (٧١/٧).

وابن حبان في صحيحه (٢١٩/١)، والبيهقي في الكبرى (٤/٧)، (١٧٦/٨)، (١٨٢/٩)، وفي الصغرى (٢٧١/٣) برقم (٣١٤٧).

جميعهم من طريق قتيبة، به، بمثله، إلا أن بعضهم يذكره بتمامه، والبعض الآخر يختصره.

وقد تابع الليث بن سعد قتيبة بن مسلم في روايته الحديث عن عقيل:

أخرجها البخاري في صحيحه -مع الفتح- كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض (٢٧٥/١٢) برقم (٦٩٢٤) و(٦٩٢٥).

والبيهقي في معرفة السنن والآثار في كتاب قسم الصدقات، باب قسم الصدقات (٣١٢/٩) برقم (١٣٢٦٤)، وفي الكبرى (١١٤/٤)، (٣/٧) من طريق عبيد بن

عبدالواحد، كلاهما عن يحيى بن بكير، عن الليث، عن عقيل، به، بنحوه.

وأخرجه حميد بن زنجويه في الأموال (١١٦/١) برقم (٩٢) عن عبدالله بن صالح، عن الليث، به، مختصراً.

وعلق البخاري هاتين الروايتين لكل من (يحيى بن بكير، وعبدالله بن صالح) عقب إخراجه حديث قتيبة المتقدم، وقال: قال ابن بكير، وعبدالله، عن الليث، "عناقاً " وهو أصح (يعني من رواية "عقالاً" ورواية الإبهام "كذا وكذا" دون تحديد)[1].

وذكر ابن المديني الحديث، وأشار إلى رواية عقيل هذه في العلل (ص ٨٠) فقال: رواه صالح، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

ورواه عقيل، فخالفه صالح في إسناده، فرواه عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب.

ورواه معمر، عن الزهري، عن عبدالله مرسلاً.

ورواه سفيان بن حسين، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة.

ورواه عمران القطان، فخالفهم جميعاً، فوراه عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر.

والحديث حديث عبيدالله (يعني عن أبي هريرة، عن عمر مرفوعاً) أي الوجه الأول.أهـ

وقد تابع شعيب بن أبي حمزة، عقيلاً في روايته الحديث من هذا الوجه:

أخرجها البخاري في صحيحه -مع الفتح- كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (٢٦٢/٣) برقم (١٣٩٩) و(١٤٠٠).

وفي باب أخذ العناق (٣٢١/٣) برقم (١٤٥٦) و(١٤٥٧).

(١) انظر الفتح (٢٥٨/٣)، وإنما كان راجحاً، لأن أكثر الرواة عن الزهري - بعد استبعاد من روى الروايتين: عناقاً وعقالاً- رووا رواية «عناقاً».

ومن طريقه: البغوي في شرح السنة (٤٨٨/٥).

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٥/٣) برقم (٤٣٠٠) وأحمد في المسند (١٩/١).

ومن طريقه: أخرجها ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٧٢/١).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢١٩/١) برقم (٢١٦).

والبيهقي في الكبرى (١٠٤/٤).

جميعهم من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، به، بتمامه.

٢- محمد بن الوليد الزبيدي:

أخرج هذه المتابعة:

النسائي في السنن الكبرى في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٤/٣) برقم (٤٢٩٩).

والمجتبى في أول كتاب الجهاد (٥/٦).

وابن مندة في الإيمان (٣٨٢/١) برقم (٢١٦).

كلاهما من طريق محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، به، بنحوه.

وقال ابن منده: هذا إسناد مجمع على صحته، رواه ابن سالم عن الزبيدي.

وروى هذا الحديث عن الزهري: يحيى بن سعيد، ويونس بن يزيد الأيلي، وسليمان بن كثير، ومحمد بن أبي حفصة.

٣- معمر بن راشد:

أخرج روايته: أحمد في مسنده (٤٧/١) عن إبراهيم بن خالد، عن رباح بن زيد، والبزار في مسنده (٣٣٤/١) برقم (٢١٦) عن سلمة بن شبيب، عن عبدالرزاق، والشافعي في الأم (٩٥/٤).

والمسند -بترتيب السندي- (١/١٤) عن الثقة[1].

ثلاثتهم عن معمر بن راشد، عن الزهري، به، بنحوه، وهي عند الشافعي باختصار.

٤- يونس بن يزيد الأيلي:

أخرجها أبو داود في سننه في أول كتاب الزكاة (٢/٢٠٠) برقم (١٥٥٧) عن ابن السرح (هو أحمد بن عمرو)، وسليمان بن داود، قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن الزهري، وأحال إسناده ومتنه على حديث عقيل.

٥- النعمان راشد:

أخرجها البزار في البحر الزخار (١/٣٣٤) برقم (٢١٧) وقال: وهذا الحديث رواه عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة: معمر والنعمان، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وغيرهم، فاجْتَزينا بمعمر، وقال صالح بن أبي الأخضر: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

٦- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر:

أخرجها البخاري في صحيحه - مع الفتح - كتاب الزكاة، باب أخذ العناق في الصدقة (٣/٣٢١) برقم (١٤٥٦) و(١٤٥٧) تعليقاً، وجمعها مع رواية شعيب.

وذكر ابن حجر أن الذهلي وصلها في كتابه "الزهريات" عن عبدالله بن صالح، ثنا الليث، به، (أي: عن عبدالرحمن بن خالد). (تغليق التعليق (٣/٢٠)).

---

(١) قال البيهقي: وقد قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، والمراد به: إسماعيل بن عُلَّية لتسميته إياه في موضع آخر (مناقب الشافعي ٢/٣١٦).
أما ابن حجر، فقد قال في "تعجيل المنفعة" ص(٥٤٨) ترجمة (١٥٧٠) ويمكن الجمع بين قوليهما أن مراد البيهقي خاص بحديث بعينه، كما يفهم من كلامه، أما قول ابن حجر: فعام فيما إذا أطلق هذا اللفظ.

٧- يحيى بن سعيد.

٨- محمد بن إسحاق.

٩- سفيان بن حسين.

١٠- جعفر بن برقان.

١١- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم.

وهم الرواة الذين ذكرهم الدارقطني في العلل -كما سبق- و لم أقف على رواياتهم.

وقد تابع عقيلاً راويان، لم يشر إليهما الدارقطني، وهما:

١٢- إبراهيم بن مرة:

أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (٥١٢/١) برقم (١٩٤٥).

وفي مسند الشاميين (٣٧٢/١) برقم (٦٤٥)، عن أحمد بن مسعود، عن عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبدالله، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، به، بنحوه، وقال: لم يروِ هذا الحديث عن إبراهيم إلا صدقة.

١٣- الثقة عن ابن شهاب (سفيان بن عيينة):

أخرجها الشافعي في مسنده بترتيب السندي (١٤/١) عن الثقة[1] عن ابن شهاب، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، أن عمر قال... وذكره مختصراً.

ومن طريقه: البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤٧/١٣).

أما الوجه الثاني:

(الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمر بدون ذكر أبي هريرة)

فأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٣/٤) برقم (٦٩١٦)

(١) قال البيهقي: وقد قال الشافعي: أخبرنا الثقة، عن معمر، والمراد به: إسماعيل بن عُلَيّة، لتسميته إياه في موضع آخر. (مناقب الشافعي ٣١٦/٢).

وفي (٦٧/٦) برقم (١٠٠٢٢) من رواية إسحاق الدبري، عن عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، به، بنحوه.

ومن طريقه: أحمد في المسند (٣٥/١)

وأشار إليها ابن المديني في العلل صـ٨٠ كما تقدم.

وقد تابع سفيان بن حسين معمراً:

أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (٥٥٨/٥) برقم (٢٨٩٤٥).

وأبو عبيد في الأموال ص٢٣ برقم (٤٦).

كلاهما عن يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، به، بنحوه.

أما الوجه الثالث:

(الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، مرفوعاً).

فأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب المحاربة، باب تحريم الدم (٢٨٠/٢) برقم (٣٤٣٣).

وفي المجتبى أول كتاب تحريم الدم (١٧/٧)، وقال: سفيان في الزهري ليس بالقوى، وهو سفيان بن حسين.

وأحمد في المسند (١١/١) و(٤٢٣/٢).

كلاهما عن محمد بن يزيد، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، به، بنحوه.

وقد تابع محمد بن أبي حفصة، سفيان بن حسين:

أخرجها أحمد في المسند (٥٢٩/٢).

كما أشار إليها ابن المديني في العلل كما تقدم.

أما الوجه الرابع:

(الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر).

فلم يروِ هذا الوجه إلا معمر بن راشد – فيما وقفت عليه – من رواية عمران بن دَاوَر القطان أبي العوام عنه:

أخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب المحاربة، باب تحريم الدم (٢/٢٨٠) برقم (٣٤٣١). وفي كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٣/٥) برقم (٤٣٠٢).

وفي المجتبى أول كتاب الجهاد (٦/٦) وقال:

عمران بن القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأ، والذي قبله الصواب، حديث الزهري عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة.

وفي أول كتاب تحريم الدم (٧/٧٠).

وابن خزيمة في صحيحه (٤/٧) برقم (٢٧٤).

والحاكم في مستدركه (١/٣٨٦). وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، غير أن الشيخين لم يخرجا عمران القطان، وليس لهما حجة في تركه، فإنه مستقيم الحديث.

ووافقه الذهبي في تلخيصه.

والبيهقي في الكبرى (٨/١٧٧)، وفي الصغرى (٣/٢٧٢) برقم (٣١٣٨).

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٤٠٩) ترجمة معمر بن راشد، وقال: كذا قال عن الزهري.

ورواه غيره عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدا لله بن عتبة، عن أبي هريرة، وهو الصواب.

والبزار في مسنده (١/٩٨) برقم (٣٨) وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس، عن أبي بكر إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده؛ لأن الحديث رواه معمر، وإبراهيم بن سعد، وابن إسحاق، والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، أن عمر قال لأبي بكر... ثم ساق الحديث، وقال في آخره:

فقلب عمران إسناد هذا الحديث فجعله عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر.

كما أخرجها ابن أبي حاتم في العلل من هذا الطريق في ثلاثة مواضع:

ففي العلل (١٤٧/٢) برقم (١٩٣٧):

قال أبو حاتم، وأبو زرعة: هذا خطأ، إنما هو الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة، أن عمر قال لأبي بكر القصة.

قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: هو من عمران.

وفي (١٥٢/٢) برقم (١٩٥٢).قال أبو زرعة - وحده-: هذا خطأ، إنما هو الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وفي (١٥٩/٢) برقم (١٩٧١): قال أبو زرعة: هذا وهم، إنما هو الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة.

وأشار علي بن المديني لهذه الرواية في كتاب العلل صـ٨٠، كما تقدم.

أما الوجه الخامس:

(الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة)

فأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لاإله إلا الله (٥٢/١) برقم (٣٣) عن أبي الطاهر، وحرملة بن يحيى، وأحمد بن عيسى، كلهم عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، به، بنحوه.

والنسائي في السنن الكبرى في كتاب المحاربة، باب تحريم الدم (٢٨١/٢) برقم (٣٤٣٤)

وفي كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٤/٣) برقم (٤٢٩٨).

وفي المجتبى في أول كتاب الجهاد (٥/٦).

والدار قطني في العلل (١٥٤/٩).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٣/٣).

والبيهقي في الكبرى (١٣٦/٨).

جميعهم من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، بنحوه.

وقد تابع يونس بن يزيد كل من:

١- شعيب بن أبي حمزة:

أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/٣) وفي المجتبى في أول كتاب الجهاد (٧/٦).

وابن حبان في صحيحه (٢٢٠/١) برقم (٢١٨) كلاهما عن طريق عثمان بن سعيد ابن كثير، والدار قطني في العلل (١٥٥/٩).

والبيهقي في الكبرى (٤٩/٩).

وفي شعب الإيمان (١٠٦/١) برقم (٩٠).

ثلاثتهم من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع.

وأخرجها النسائي في السنن الكبرى في كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (٥/٣).

والمجتبى في أول كتاب الجهاد (٦/٦) من طريق الوليد بن مسلم.

ثلاثتهم عن شعيب بن أبي حمزة (غير أن الوليد قرنه باثنين آخرين) عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، بنحوه.

وقد تقدم في كلام الدار قطني إعلاله رواية الوليد بن مسلم، بأنه وهِمَ فيها، وأن الصحيح: عن شعيب، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

٢- يحيى بن سعيد:

أخرج روايته: ابن مندة في الإيمان (٣٦٠/١) برقم (٢٠٠).

والطبراني في جامع البيان (١١٠٤/٢٦) سورة الفتح، آية ٢٦).

والبزار في مسنده (رسالة دكتوراه اللحياني) (١/١٨١) برقم (٤١٢).

ثلاثتهم عن طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى ابن سعيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، بنحوه.

٣- عبد الرحمن بن خالد بن مسافر:

أخرج روايته: الدار قطني في العلل (٩/١٥٥) عن النيسابوري، ثنا أحمد بن عبدالرحمن، ثنا عمي (عبدالله بن وهب المصري)، عن الليث، عن عبدالرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، به، بنحوه.

٤- يحيى بن أبي أنيسة:

كما أشار الدار قطني في كلامه- كما سبق - أن يحيى بن أبي أنيسة رواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، و لم أقف على روايته، إلا أنه أعلها بقوله: ووهم - يعني: يحيى بن أبي أنيسة - في ذكر سعيد.

٥- صالح بن أبي الأخضر:

و لم أقف على روايته إلا في كلام ابن المديني - كما سبق - الذي قال: رواه صالح، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

وما يفهم من كلام الدارقطني - كما سبق - حيث قال: وحدث به النضر بن شميل، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة، ثم قال: ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة.

٦-٧-٨- الوليد بن محمد الموقري، وأبو بكر الهذلي، وابن أبي عتيق:

وقد أشار الدارقطني إلى روايتهم، و لم أقف عليها.

أما الوجه السادس:

(الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة).

فلم أجد من رواه عنه، غير صالح بن أبي الأخضر.

أخرجه الدار قطني في العلل (١٥٥/٩).

والبزار في مسنده – رسالة دكتوراه اللحياني – (١٦٨/١) برقم (٣٨١)

وقال: وهذا الحديث، قد قال بعضهم عن أبي هريرة عن عمر، وقال بعضهم عن أبي هريرة، ورواه غير واحد عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

كلاهما من طريق صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، بنحوه.

وأشار إليها ابن المديني في العلل كما تقدم.

أما الوجه السابع:

(الزهري، عن عمر مرسلاً)

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة.

أخرجه الشافعي في الأم (٩٤/٤).

وفي المسند –بترتيب السندي – (١٤/١) عن سفيان، عن الزهري، عن عمر مرسلاً، بنحوه.

ومن طريقه: البيهقي في المعرفة (٣٥٨/١٣) برقم (١٨٤٦٧).

وقد أشار الدار قطني إلى ضعف هذا الوجه –كما تقدم– عند تضعيفه رواية سفيان، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، فقال:... وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلاً، لا يذكر فوقه أحداً.

كما أشار إليها ابن المديني في العلل ص٨٠ –كما تقدم– حيث قال: ورواه ابن عيينة عن [الزهري][1] مرسلاً.

(١) في المطبوع "أبي هريرة" والصواب ما أثبته، والظاهر أنها تصحيف.

أما الوجه الثامن:

(الزهري، عن عبيد بن عمير، عن أبي هريرة):

فأشار إليها الدارقطني في معرض كلامه عن الاختلاف، وذكر أن سليمان بن أبي داود الحراني رواه عن الزهري، به.

و لم أقف على من أخرجه، كما لم يشر إليه أحد من العلماء الذين تكلموا على علة الحديث.

النظر في الاختلاف

يتضح مما تقدم أنه اختلف عن الزهري في هذا الحديث من ثمانية أوجه، وسأتعرض لهذا الاختلاف، وبيان نتيجته كما يلي:

أما الوجه الأول:

(الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، عن عمر):

فرواه عنه غير واحد من أصحابه وهم:

١- عُقيل بن خالد الأيلي: وهو من أثبت أصحاب الزهري وأكثرهم ملازمة له، وقال ابن حجر: ثقة ثبت. شرح علل الترمذي (٦١٣/٢)، والتقريب (٣٩٦/٤٦٦٥).

٢- يونس بن يزيد: هو الأيلي، من أصحاب الزهري الملازمين له، وابن حجر وثقة، ثم قال: إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ. وقيد ابن المديني كونه أثبت الناس عن الزهري بما إذا حدث من كتابه.

وخلاصة حاله: أنه ثقة، وقيد توثيقه في الزهري بما إذا حدث من كتابه، أما إن حدث من حفظه فقد يهم فيه.

المعرفة والتاريخ للفسوي (١٣٨/٢)، وتهذيب الكمال (٥٥٣/٣٢)، والتقريب (٦١٤/٧٩١٩).

٣- شعيب بن أبي حمزة، كان من الملازمين للإمام الزهري من أثبت أصحابه، كان كاتباً له، وثقه دحيم بتأكيد التوثيق حيث قال فيه: ثقة ثبت، يشبه حديثه حديث عقيل، والزبيدي فوقه. ووثقه أبو حاتم، وابن حجر. سؤالات ابن الجنيد ص (٣٩٤)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (٤٣٦/١)، والتقريب (٢٧٩٨/٢٦٧).

٤- معمر بن راشد الأزدي، قال ابن حجر: ثقة ثبت، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث بالبصرة. التقريب (٦٨٠٩/٥٤١).

٥- محمد بن الوليد الزبيدي: من الطبقة الأولىمن أصحاب الزهري الذين تميزوا بالإتقان والملازمة. قال ابن حجر: ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري. شرح العلل (٦٧٤/٢) والتقريب (٦٣٧٢/٥١١).

٦- يحيى بن سعيد الأنصاري: قال ابن حجر: ثقة ثبت. التقريب (٧٥٥٩/٥٩١).

٧- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر: من الطبقة الثانية من أصحاب الزهري الذين كانوا دون الأولى في الحفظ والإتقان، و لم يلازموه طويلاً. ومرتبته مترددة بين وصفه بالثقة أو بالصدوق؛ لكونه له مناكير. فقد وثقه الدار قطني والذهلي والعجلي والجوزجاني، وقال الساجي وابن حجر: صدوق، زاد الساجي: له مناكير. تهذيب التهذيب (١٥١/٦)، والتقريب (٣٨٤٩/٣٣٩).

٨- النعمان بن راشد الجزري: قال عنه الحافظ: صدوق، سيء الحفظ. التقريب (٧١٥٤/٥٦٤).

٩- محمد بن إسحاق بن يسار: اختلف العلماء فيه اختلافاً كبيراً، وخلاصة حاله: أنه صدوق في غير ما شذَّ به أو دلسه. النفح الشذي (٦٩٨/٢-٧٩٢).

١٠- إبراهيم بن مرة الشامي: قال عنه الحافظ: صدوق. وهو خلاصة

حاله. التقريب (٢٤٩/٩٤).

١١- سفيان بن حسين الو اسطي:اختلف العلماء فيه، وخلاصة حاله كما قاله الحافظ: ثقة في غير الزهري باتفاقهم. التقريب (٢٤٣٧/٢٤٤).

١٢- جعفر بن بُرقَان الكلابي، قال عنه الحافظ: صدوق بهم في حديث الزهري. التقريب (٩٤٠/١٩٨).

١٣- سليمان بن كثير العبدي: أعله العلماء بالضعف في روايته عن الزهري، حيث قال النسائي وبنحوه قال ابن حجر: ليس به بأس، إلا في الزهري، فإنه يخطيء عليه. تهذيب الكمال (٥٨/١٢)، والتقريب (٢٦٠٢/٢٥٤).

١٤- سفيان ابن عيينة: تقدم في التخريج أن الشافعي روى هذا الوجه عن الثقة عن الزهري وأن بعض العلماء بين أن المراد بالثقة: ابن عيينة. وسيأتي الكلام على سفيان والاختلاف الذي حصل عنه في دراسة الوجه السابع.

فهؤلاء الذين رووا هذا الوجه عن الزهري، بلغوا أربعة عشر راوياً، فيهم الثقات الذين وصفوا بأنهم من أثبت أصحاب الزهري.

ويمكن القول بأن هذا الوجه من أرجح الأوجه وأحفظها، لرواية هؤلاء الثقات من أصحاب الزهري، وكثرتهم.

ولهذا صوَّب الإمام الدارقطني هذا الوجه، ووافقه عدد من النقاد، تقدم ذكرهم:

(علي بن المديني، والنسائي، والخطيب البغدادي، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وأبو محمد الغساني).

أما الوجه الثاني:

(الزهري، عن عبيد الله، عن عمر بدون أبي هريرة):

فرواه عن الزهري راويان هما معمر بن راشد، وسفيان بن حسين.

١) أما رواية معمر بن راشد:

فهذا الوجه ثاني الأوجه التي رواها في الحديث، إذ سبق أن روى الوجه السابق وقد روى هذا الوجه عنه: عبدالرزاق بن همام، من رواية إسحاق الدبري عنه.

ورواية عبد الرزاق هذه لا يعتد بها؛ وذلك لأنه اختلف عليه في هذا الحديث إذ تقدم أنه روى الوجه السابق عن معمر، ولكن من رواية سلمة بن شبيب عنه، وهو أرجح من رواية إسحاق الدبري عنه، لثلاثة أمور:

- أن سلمة بن شبيب ثقة، التقريب (٢٥٠٧/٤٠٠).

أما إسحاق بن إبراهيم الدبري، فلم يكن صاحب حديث، وله مناكير. الكامل (٣٣٨/١)، وميزان الإعتدال (١٨١/١).

- صرح الحافظ العراقي بأن رواية سلمة بن شبيب عن عبدالرزاق قبل الاختلاط، وروايته عنه أخرجها الإمام مسلم- ورواية إسحاق الدبري عنه كانت بعد الاختلاط. التقييد والإيضاح صـ ٤٠٨.

جـ- عبدالرزاق توبع في رواية الوجه الأول براويين، وهما:

- رباح بن زيد الصنعاني، قال عنه الحافظ: ثقة فاضل، كان له علم بحديث معمر. التقريب (١٨٧٣/٢٠٥).

- ومطرف بن مازن، الثقة عند الشافعي، كما تقدم في روايته (حدثنا الثقة)، وللحافظ ابن حجر كلام وافٍ في الرد على من طعن فيه. تعجيل المنفعة (ص٤٠٤-٤٠٥). بينما لم يتابع في الوجه الثاني.

٢) أما رواية سفيان بن حسين: فهي غير محفوظة؛ لأمرين:

أ- سفيان بن حسين هو علة هذه الرواية والحمل عليه؛ لأنه ضعيف في الزهري، كما تقدم الحكم عليه. وأما الراوي عنه فهو، يزيد بن هارون الو اسطي، قال

عنه الحافظ: ثقة متقن. التقريب (٧٧٨٩/٦٠٦).

ب- أنه روى الحديث على الجادة كما في الوجه الأول.

وبناء على ما تقدم من ضعف روايتي معمر وسفيان يتضح عدم رجحان هذا الوجه عن الزهري، والله أعلم.

أما الوجه الثالث:

(الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة مرفوعاً):

فرواه عنه راويان من أصحابه، وهما:

١- سفيان بن حسين: من رواية محمد بن يزيد الو اسطي عنه، وقد تقدم بيان حاله، وأنه ضعيف في الزهري، والذي يظهر أن روايته لهذا الوجه غير محفوظة، والحمل عليه، وقد سبق بيان أنه روى الوجه الأول على الجادة كما تقدم.

٢- محمد بن أبي حفصة -ميسرة-: قال عنه الحافظ: صدوق يخطئ. التقريب (٥٨٢٦/٤٧٤) وقد ضعفه بعض النقاد من جهة ضبطه. وربما تكون هذه الرواية من أخطائه.

وبناء على ما تقدم من ضعف الراويين لهذا الوجه عن الزهري، يمكن القول بأنه غير محفوظ عنه.

أما الوجه الرابع:

(الزهري، عن أنس، عن أبي بكر):

فلم أجد من رواه عنه غير معمر بن راشد من رواية عمران بن دَاوَر، أبي العوام، عنه، وقد تقدمت ترجمة معمر، وأنه ثقة إلا في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام ابن عروة، وكذلك فيما حدث بالبصرة. لكن الذي يظهر أنه وجه مرجوح من جهة عمران بن دَاوَر، أبي العوام، قال عنه الحافظ: صدوق يهم.

التقريب (٥١٨٩/٧٥٠).

وقد خالف الأكثر والأوثق؛ ولذلك أعل غير واحد من العلماء هذا الوجه، وحملوا العلة على عمران هذا، كما تقدم في التخريج.

أما الوجه الخامس:

(الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة):

فرواه أكثر من واحد من أصحابه عنه:

١- يونس بن يزيد، ثقة، يهم في روايته عن الزهري قليلاً، وهو من أثبت الناس فيه إذا حدث من كتابه، وقد تقدم.

٢- شعيب بن أبي حمزة: ثقة ومن أثبت الناس في الزهري، وقد تقدم.

٣- يحيى بن سعيد الأنصاري: تقدم أنه ثقة ثبت، كما تقدم أنه روى الوجه الأول، ويظهر أن روايتيه محفوظتان، أما الوجه الأول فهو محفوظ اعتماداً على كلام الدار قطني؛ إذ لم نقف على إسناده، أما الوجه الثاني، فهو محفوظ؛ لأن رواة الإسناد وتحته ثقات.

٤- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر، وهو ثقة، له بعض المناكير. وقد تقدم في الوجه الأول، وروايتاه محفوظتان والله أعلم.

٥- يحيى بن أبي أنيسة: قال عنه الحافظ، ضعيف، التقريب (٧٥٠٨/٥٨٨) وروايته غير محفوظة لأمرين:

أ- أعلها الدارقطني بقوله: ووهم — يعني: يحيى - في ذكر سعيد.

ب- اتفاق العلماء على ضعف يحيى بن أبي أنيسة، بل نسبه بعضهم للكذب. ضعفاء العقيلي (٣٩٢/٤).

٦- صالح بن أبي الأخضر اليمامي: قال البخاري: لين في الزهري. وضعفه

الحافظ. الضعفاء الصغير للبخاري (صـ١١٩)، التقريب (٢٨٤٤/٢٧١) وهذا الوجه هو المحفوظ عنه لموافقته الثقات، وسيأتي أنه روى الوجه السادس وهو وجه مرجوح أعله الدارقطني.

٧- الوليد بن محمد الموقري: قال عنه الحافظ: متروك. التقريب (٧٥٠٣/١٠٤١)؛ ولذا فروايته غير محفوظة.

٨- أبو بكر الهذلي، قال عنه الحافظ: متروك. التقريب (٨٠٠٢/٦٢٥) وهذه الرواية غير محفوظة.

٩- ابن أبي عتيق: هو محمد بن عبدالله التيمي. قال الذهلي: حسن الحديث عن الزهري، كثير الرواية. ووثقه السخاوي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: مقبول. والذي يظهر -والله أعلم-: أنه صدوق كما قال الذهلي إذ؛ لم يضعفه أحد - فيما أعلم. تهذيب الكمال (٥٥٠/٢٥)، والتقريب (٦٠٤٧/٤٩٠).

فالخلاصة أن هذا الوجه محفوظ، لرواية جمع من الرواة عن الزهري، منهم الثقات، وممن وصفوا بأنهم من أثبت أصحاب الزهري، كيونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، ومن تابعهم من الثقات؛ ولذلك صوبه الدار قطني في العلل، كما سبق.

أما الوجه السادس:

(الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة):

فلم أجد من رواه عنه غير صالح بن أبي الأخضر، وقد تقدمت ترجمته، وأنه ضعيف في الزهري، وفي غيره.

ولذا فإن هذا الوجه مرجوح من رواية صالح بن أبي الأخضر، وإنما الوجه الراجح من رواية صالح بن أبي الأخضر هو ما رواه متابعاً للثقات في الوجه الخامس.

ولذلك أعل الدارقطني هذا الوجه – أعني: الوجه السادس-بقوله: ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة.

أما الوجه السابع:

(الزهري، عن عمر مرسلاً):

فلم أجد من رواه عنه غير سفيان بن عيينة، وقد سبقت ترجمته وأنه ثقة ثبت، وعد من أثبت أصحاب الزهري. وقد تقدم أنه روى -أيضاً- وجهين آخرين غير الذي مضى.

والذي يظهر -والله أعلم- أن الراجح من رواياته الثلاث الرواية المرسلة؛ لأمرين:

١- توهين الدارقطني روايته الوجه الخامس(الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً) خاصة أنها من رواية الوليد بن مسلم عنه، وهو مع ثقته وصف بكثرة التدليس والتسوية. التقريب (٧٥٠٦/١٠٤١).

قال الدارقطني كما سبق: ووهم -يعني: الوليد بن مسلم- على شعيب وعلى ابن عيينة.

٢- قال الدار قطني: وابن عيينة يرويه عن الزهري مرسلاً لا يذكر فوقه أحداً. فالدار قطني -رحمه الله- بكلامه هذا يميل إلى رجحانه هذا الوجه المرسل.

ثم إن هذا الوجه المرسل- الراجح بين الأوجه الثلاثة - مرجوح بين الأوجه التي اختلف فيها عن الزهري، وذلك لأمور:

١- أن سفيان - مع إمامته وثقته - خولف بمن روى الوجه الأول والخامس وهم أكثر، وبعضهم وصف بما وصف سفيان، بأنهم من أثبت أصحاب الزهري فرجحت الكثرة.

٢- أن العلماء الذين تكلموا على أوجه الاختلاف صوبوا الوجه الأول والخامس، وكأنهم يضعفون ما سواها، ومنها هذا الوجه.

أما الوجه الثامن:

(الزهري عن عبيد بن عمير، عن أبي هريرة مرفوعاً):

فلم أقف عليه إلا في كلام الدار قطني.

ويظهر أنه وجه مرجوح- أيضاً-؛ وذلك لأن الراوي عن الزهري، هو سليمان بن أبي داود الحراني، متفق على ضعفه. إذ قال البخاري: منكر الحديث.

التاريخ الكبير (٤/١١).

ووصفه أبو زرعة بأنه لين الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدا.

الجرح والتعديل (٤/١١٦).

الخلاصة والحكم على الحديث

نخلص مما سبق رجحان الوجه الأول (الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، عن عمر مرفوعاً).

والوجه الخامس (الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً).

ولذلك صوبهما الدار قطني بقوله: وحديث سعيد بن المسيب هو الصحيح (يعني: الوجه الخامس)، وحديث عبيد الله بن عبدالله أيضاً (يعني الوجه الأول).

ثم إنه لا تعارض بين هذين الوجهين؛ إذ دفعه ابن حجر بالجمع بينهما، فقال: وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ، وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقصها كما هي، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طرق... فذكرها. فتح الباري (١٢/٢٧٦).

والحديث بوجهيه صحيح، وبقية الأوجه الستة الأخرى غير محفوظة كما تقدم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.. وبعد

فإنني أذكر في نهاية هذا البحث أهم ما توصلت فيه من نتائج ، ومنها:

١- ضرورة العناية بفهم علل الحديث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه، ومن لا يحسنه ولا يفهمه لا يحل له الحكم على الأحاديث حتى يتعلمه ويفهمه.

٢- ضرورة فهم مصطلحات أئمة الحديث المتقدمين حسب استعمالهم لها عن طريق الجمع والاستقراء والدراسة والموازنة.

٣- ينبغي مراعاة كلام جهابذة علم العلل في تعليلهم للأحاديث وعدم الاكتفاء في الحكم بظاهر الإسناد.

٤- اتباع منهج منضبط عند دراسة الحديث المعل يوافق طريقة أئمة هذا الشأن؛ ولذا من الاقتراحات التي تقترح على أساتذتنا ومشائخنا بقسم الحديث، أن يقرروا منهجاً منضبطاً في دراسة الأحاديث المعلة، يلزم به كل طالب يرغب في دراسة الأحاديث المعلة، ويلتزم به كذلك المشرف وهو يوجه من تحت إشرافه، مع مراعاة الكم والكيف.

٥- الاهتمام بجمع الطرق للحديث الواحد، والنظر فيها مجتمعة، ومعرفة مراتب رواتها؛ ليتبين الراجع من المرجوح.

٦- إذا كان علماء الحديث قليلين، فإن علماء علل الحديث هم أقل القليل.

٧- إنه من الخطأ وضع حكم أو قاعدة كلية في الترجيح بين الأحاديث المعلة، بل لكل حديث يقوم به ترجيح خاص، كما قاله الحافظ ابن حجر –رحمه الله–.

٨- تبين خطأ من يقول: إن زيادة الثقة مقبولة مطلقاً، بل الحكم على حسب القرائن.

هذا وأسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا، إنه سميع مجيب.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

* * *

فهرس المراجع
(خاص بالفصل الأول)

١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للإمام الخليلي، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١٤٠٩هـ.

٢- الأفعال: لمحمد بن عمر بن عبدالعزيز بن القوطية، مطبعة مصر، القاهرة، سنة ١٩٥٢م.

٣- ألفية السيوطي: بتحقيق: أحمد محمد شاكر، عالم الكتب - بيروت.

٤- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية - المدينة.

٥- تاريخ دمشق: لابن عساكر، ط المجمع العلمي بدمشق، ١٩٦٣م.

٦- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: للإمام السيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة - القاهرة، ط ٢.

٧- التدوين في أخبار قزوين: عبدالكريم بن محمد القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، المطبعة العزيزية - حيدر آباد، ط ١٤٠٤هـ.

٨- تذكرة الحفاظ: للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٩هـ.

٩- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض، صححه: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٨هـ.

١٠- التمييز: للإمام مسلم بن الحجاج.

١١- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للإمام المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٢- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للإمام الصنعاني، علق عليه: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٧هـ.

١٣- جامع العلوم والحكم: لابن رجب، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ١٤١٠هـ.
١٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ.
١٥- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف - الهند، ط١٣٧١هـ.
١٦- الرسالة والمتون الحديثة: لمحمد ابن الشيخ العلامة علي بن آدم الأثيوبي، دار آل بروم - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ.
١٧- سير أعلام النبلاء: للإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.
١٨- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة الرشد - الرياض، ط ٢، ١٤٢١هـ.
١٩- شرح علي القاري على شرح نخبة الفكر لابن حجر: لعلي بن سلطان الهروي القاري، مطبعة أخوات - إستانبول، ط ١٣٢٧هـ.
٢٠- العلل الواردة في الأحاديث: للإمام الدارقطني، تحقيق الدكتور/ محفوظ السلفي، دار طيبة، ط ١، ١٤١٦هـ.
٢١- علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.
٢٢- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: لزكريا بن محمد الأنصاري، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، دار ابن حزم - بيروت، ط ١٤٢٠هـ.
٢٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للإمام السخاوي، دار أحد.
٢٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للإمام العراقي، تحقيق الشيخ سليمان ربيع، ط١، ١٣٥٥هـ.

٢٥- القاموس المحيط: للفيروزآبادي، مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.
٢٦- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني، دار الفكر - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٢٧- الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية - المدينة.
٢٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لأبي حاتم محمد بن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، ط ١٤١٢هـ.
٢٩- معجم مقاييس اللغة: لابن فارس، طبع مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة.
٣٠- معرفة علوم الحديث: للإمام الحاكم النيسابوري، تصحيح: معظم الحسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٣٩٧هـ.
٣١- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: للحافظ ابن حجر.
٣٢- نصب الراية لأحاديث الهداية: للإمام عبدالله بن يوسف الزيلعي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
٣٣- نظم الفرائد لما تضمنته حديث ذي اليدين من الفوائد: للإمام صلاح الدين العلائي، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، دار ابن الجوزي - الدمام، ط١٤١٦هـ.
٣٤- النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر، تحقيق: مسعود عبدالحميد السعدني، ومحمد فارس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤١٤هـ.

* * *